

العنوان: حكم قضاء الفوائت من الصلاة بلا عذر ابن حزم أنموذجًا: دراسة أصولية فقهية مقارنة

المصدر:	مجلة الجامعة العراقية
الناشر:	جامعة العراقية - مركز البحوث والدراسات الإسلامية
المؤلف الرئيسي:	داود، ثامر حمزة
المجلد/العدد:	ع 58, ج 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2023
الشهر:	فبراير
الصفحات:	227 - 238
رقم MD:	1361536
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الشريعة الإسلامية، الفقه الإسلامي، أحكام الصلاة، المسائل الفقهية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1361536

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

داود، ثامر حمزة. (2023). حكم قضاء الفوائت من الصلاة بلا عذر ابن حزم أنموذجا: دراسة أصولية فقهية مقارنة. *مجلة الجامعة العراقية*, 58, ج2, 227 - 238. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1361536>

إسلوب MLA

داود، ثامر حمزة. "حكم قضاء الفوائت من الصلاة بلا عذر ابن حزم أنموذجا: دراسة أصولية فقهية مقارنة." *مجلة الجامعة العراقية* 58, ج 2 (2023) : 227 - 238. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1361536>

حكم قضاء الفوائت من الصلاة بلا عذر

ابن حزم أنموذجاً

دراسة أصولية فقهية مقارنة

الدكتور ثامر حمزة داود

مركز البحوث والدراسات الإسلامية (مبدأ)

Ruling on Making up missed prayers without excuse of

Ibn HaZm as a model

of a comparative Fundamentalist juristic study

Dr. Thamer Hamza Dawood

Presidency of the Iraqi University

Center for Islamic Research and Studies

(principle)

إن بحثي الموسوم (حكم قضاء الفوائت من الصلاة بلا عذر ابن حزم أنموذجًا / دراسة أصولية فقهية مقارنة) يتعرض لحياة المسلم في أهم عبادة ألا وهي الصلاة ، ورأى الأصوليين والفقهاء معروف عند المسلمين ، وكتبا وبحوثا فيه كثيرة ، وهو قضاء الصلاة لمن فاتته بعدن أو غير عذر ، لكن غير المعروف عند الكثير والذي لم ينطرق له أحد ولم يبحث هو رأي الإمام ابن حزم الظاهري (رحمه الله تعالى) والذي خالف فيه رأي جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء ، فقد قال الإمام ابن حزم بعدم جواز قضاء الصلاة لمن تركها بلا عذر بعد فوات وقتها ، لذلك بحثت في قوله وبينت رأيه وأدلة في هذه المسألة . **الكلمات المفتاحية :** قضاء ، الفوائت ، الفرائض ، التوافل

Aalkhalash

The research is marked (**Rule Making Up Missed pray without excuse Ibn Hazm as a model/fundamentalist study doctrinal compared**) against the Muslim life in main worship namely, prayer, and the opinion of the fundamentalists and scholars known to the Muslims , and wrote and discussed it a lot, which spend a prayer for those who missed excuse or no excuse , but is not known when a lot , which did not touch him one did not discuss is the opinion of Imam Ibn Hazm virtual (Allah have mercy on him) in which he bucked the opinion of the majority of scholars from the fundamentalists and scholars , the Imam Ibn said packages is not permissible to spend a prayer for those who left without excuse too at the time , so He looked at the saying and showed his opinion and evidence in this matter

Keywords: make up, missed, obligatory, supererogatory prayers

المقدمة

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ونستغفره وننعود بالله من شرور افسنا وسعيّات أعمالنا ، من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، واشهد أن لا إله إلا الله وآشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . أما بعد .. فإن علم أصول الفقه من الأهمية بمكان ، فينبغي لطالب العلم الاهتمام والاعتناء به ، فمن حرم الأصول ، حرم الوصول ، فلا يمكن أن تصل إلى العلوم إلا بأصولها وقواعدها . إن أصول الفقه علم جليل القدر ، بالغ الأهمية ، وغير الفائدة ، فائدته التمكن من حصول قدرة تستطيع بها استخراج الأحكام الشرعية من أدلةها على أساس سليمة ، أي ان معرفة علم أصول الفقه ، يمكننا من استنباط الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادة في الدنيا والآخرة، وبحثنا هذا الموسوم بـ (حكم قضاء الفوائت من الصلاة بلا عذر ابن حزم أنموذجًا / دراسة أصولية فقهية مقارنة) رافدا مفيدا في بحر الأصول ، وسائل الله تعالى القبول والرضا .

أهمية البحث :

موضوع هذا البحث كخلاف بين جمهور الأصوليين وابن حزم الظاهري لم يفرد له مؤلفا أو بحثا مستقلاً أو كتاباً فيما اطلعت عليه من كتب ومؤلفات وبحوث ، وهو موضوع مهم جداً كونه يتعلق بقضاء الصلاة الفائتة بلا عذر ، وكون رأي ابن حزم يخالف رأي جمهور الأصوليين والفقهاء وسيتبين ذلك من خلال أقواله وأدلة التي ستأتي في هذا البحث ، ومن هنا تأتي أهمية البحث .

منهجي في البحث :

١. اعرف المصطلحات الأصولية والفقهية لغوياً واصطلاحياً .
٢. توضيح المسألة المراد بحثها .
٣. انسب كل قول إلى قائله .
٤. اوثق القول من كتب أهل المذهب نفسه .
٥. مراعاة الترتيب الزمني للمذهب عند عرض الأقوال .
٦. كتابة اسم السورة ورقم الآية التي ترد في متن البحث في الهاشم .
٧. أخرج الأحاديث النبوية من كتب الحديث المعتمدة مع بيان درجتها إن لم تكن في الصحيحين .
٨. بطاقات الكتاب المرجع وثقتها عند ذكر الكتاب لأول مرة وفي المصادر والمراجع.

خطة البحث :

أولاً : المقدمة : وذكرت فيها :

١. أهمية البحث .

٢. منهجه البحث .
٣. خطته البحث .

ثانياً : التمهيد : سيرة ابن حزم الظاهري ثالثاً : المبحث الأول : تعريف القضاء لغة واصطلاحاً عند الجمهور وابن حزم الظاهري المطلب الأول : تعريف القضاء لغة واصطلاحاً أولاً : تعريف القضاء لغة ثانياً : تعريف القضاء اصطلاحاً المطلب الثاني : تعريف القضاء عند ابن حزم الظاهري رابعاً : المبحث الثاني : قضاء النوافل والفرائض بعد فوات وقتها بلا عذر المطلب الأول : قضاء النوافل بعد فوات وقتها بلا عذر المطلب الثاني : قضاء الفرائض بعد فوات وقتها بلا عذر المطلب الثالث : ثمرة الخلاف بين الجمهور وابن حزم الظاهري الخاتمة وفيها ابرز النتائج التي توصل الباحث إليها من خلال هذا البحث المصادر والمراجع

التمهيد سيرة الإمام ابن حزم الظاهري (رحمه الله)

أولاًً : اسمه ونسبه وكنيته وموالده اسمه هو ابو محمد ، علي بن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد ، مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية الفارسي الأصل ، الأموي القرطبي الظاهري ، وكان جده يزيد أو من أسلم ، كما إن جده خلف أول من دخل الأندلس من آبائه ، ولد ابن حزم - رحمة الله - بقرطبة من بلاد الأندلس في شهر رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة (١٤٣٨هـ) .

ثانياً : شيوخه وتلاميذه : أكثر ابن حزم - رحمة الله - من السماع وعلى هذا أكثر المؤرخون ، فكان أول سماعيه على شيخه الكبير أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور ، وسمع على كثير غيره ، وأخذ الحديث من يحيى بن مسعود بن وجه الجنة ، ومن شيوخه : أحمد بن القاسم ابن أصبع ، وأحمد بن عمر بن أنس ، وأخذ المنطق عن محمد بن الحسن المذحجي . أما تلاميذه فقد أكثر الرواية عنه ابو عبد الله الحميدي صاحب (جذوة المقتبس) ، كما روى عنه بالاجازة سريح بن محمد بن سريح المقبري ، فكان خاتمة من روى عنه ، ونشر علمه بالشرق ولده أبو رافع ، كما روى عنه ابناه ، أبوأسامة يعقوب ، وأبو سليمان المصعب ، وتلمنذ على يديه الوزير الإمام أبو محمد المغربي وروى عن الإمام ابن حزم جل مصنفاته (٢) .

ثالثاً : مصنفاته الإمام ابن حزم معروف بكثرة تصانيفه فقد كتب في فنون شتى ومعارف مختلفة ، في علم الأصول ألف (الإحکام في أصول الأحكام) وهو من المؤلفات الثمينة في علم الأصول ، أما في علم الفقه فقد ألف (المحل في الفقه) و (الإیصال إلى فهم كتاب الخصال) ، وهو أكبر مؤلفاته كتب فيه الخصال لشائع الإسلام في الواجب والحرام ، وغير هذه المصنفات كثير (٣) .

رابعاً : وفاته توفي الإمام ابن حزم رحمة الله تعالى في بلاد الأندلس سنة ست وخمسين واربعمائة (٤٥٦هـ) بعد حياة حافلة بالإنتاج العلمي وكثرة المصنفات والصدق في الإيمان رحمة الله واسعة (٤) .

المبحث الأول تعريف القضاء لغة واصطلاحاً

المطلب الأول : تعريف القضاء لغة واصطلاحاً

أولاًً : تعريف القضاء لغةً

القضاء لغةً : الحكم ، وأصله قضاي؛ لأنه من قضيت لكن الياء لما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة . يقال : قضى ، يقضى . بالكسر . وقضاء ، أي حكم وأمر ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَاَتَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (٥) . ويستعمل في معانٍ أخرى . فقد يكون بمعنى الفراغ ، تقول : قضى حاجته ، وضربه قضى عليه ، أي : قتلها ، كأنه فرغ منها . وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير ، يقال : قضاه ، أي : صنعه وقدره ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبَعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنَ﴾ (٦) . كما قد يكون بمعنى الأداء والإنتهاء ، تقول قضى دينه ، أي: أداه ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضَيْتُمْ مَنْسَكَكُمْ﴾ (٧) ، أي : اديموها (٨) . وغير ذلك من الوجوه التي مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه ، قال الأزهري (٩) : (وقضى في اللغة على ضروب كلها ترجع إلى انقطاع الشيء وتمامه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا﴾ (١٠) معناه: ثم حتم بذلك وأتمه ، ومنه الإعلام وهو قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْكُمْ إِنْ شَرِكْيَلِ فِي الْكِتَبِ﴾ (١١) ، أي : أعلمناهم إعلاماً قاطعاً ، ومنه القضاء الفصل في الحكم ، وكل ما أحکم فقد قضى (١٢) .

ثانياً : تعريف القضاء اصطلاحاً اختلف علماء الأصول في تعريف القضاء إلى ثلاثة مذاهب وكما يأتي : واختارت تعريف ابن الحاج (١٣) المالكي كونه شاملًا في إظهار رؤى الجمهور في بيان قضاء العبادة .

الأول : تعريف القضاء عند الجمهور ومثاله تعريف ابن الحاجب^(١) المالكي : ما فعل بعد وقت الأداء استدراكاً لما سبق وجوب مطلقاً ، أخره عمداً أو سهواً ، لكن من فعله كالمسافر ، أو لم يتمكن لمانع من الوجوب شرعاً كالحائض ، أو عقلاً كالنائم . وهذا التعريف شامل لتارك العبادة عمداً أو سهواً حتى خروج وقتها .

الثاني : القضاء عند الحنفية : (تسليم مثل الواجب في غير وقته شرعاً)^(٢) ، ولم يقل مثل الثابت ؛ لأن المعتبر عند الحنفية الوجوب في القضاء ، ولأنه مبني على كون المتزوك مضموناً ، والنقل عند الحنفية لا يضمن بالترك وإنما يضمن عندهم في حالة إذا شرع فيه وافسده ، فقد صار بالشروط واجباً فيقضي حينئذ^(٣) . تعريف الجمهور والحنفية يبين أن العبادة تقضى إذا فات وقت أداءها سواء كان فواتها لعذر أو لغير عذر ، ولذلك بحثت عن تعريف للقضاء عند الظاهيرية الذين لا يجوزون قضاء العبادة لغير أصحاب الأعذار فوجدت ما يلي :

المطلب الثاني : تعريف القضاء عند ابن حزم الظاهري

لم اعثر على تعريف واضح لقضاء العبادة عند الظاهيرية لذلك أدخلت الكلمات بين الأقواس لجعل التعريف واضحاً بينما عندهم . كل عمل (عبادة) مرتبط بوقت محدود الطرفين لأوقات الصلاة فلا يجوز أدائه (قضاءه) بعد خروج وقته^(٤) . ومثاله أوقات الصلاة فكما أنه لا يجوز أداء الصلاة قبل دخول وقتها ، كذلك لا يجوز أداء الصلاة بعد خروج وقتها ، فأداء الأمر بعد انتهاء وقته هو يشبه أداؤه قبل دخول وقته لا فرق في ذلك ، وبناءً عليه لا قضاء لمن فاتته الصلاة بلا عذر عند الظاهيرية .

المبحث الثاني قضاء النوافل والتراويف بعد فوات وقتها بلا عذر

المطلب الأول : قضاء النوافل للتارك بلا عذر

تتعلق هذه المسألة بتارك الصلاة عمداً ، هل يقضى الصلاة التي تركها أم أن ذلك لا ينفعه ، وعليه التوبة فقط ، فمن قال : يجب عليه قضاء الفريضة وإن كان متعمداً ، ففي السنن الرايبة يستحب له القضاء ولو كان الترك بلا عذر ، ومن اشترط أن يكون الترك لعذر في الفريضة فكذلك في السنة الرايبة ، وخالف العلماء في اشتراط وجود العذر لقضاء النافلة على قولين :

القول الأول : لا يشترط في القضاء أن يكون الفوات لعذر وهو قول جمهور أهل العلم^(٥) . قال الشيخ أبو جعفر الطوسي^(٦) : (من فاته صلاة فوقتها حين يذكرها وكذلك صلاة النوافل)^(٧) . وقال : ويستحب أن يقضى من النوافل ما فات من الليل بالنهار وما فات من النهار بالليل^(٨) قال بدر الدين العيني الحنفي^(٩) : (والوجوب ثابت على من فوت الصلاة عمداً) . والنافل عند الحنفية نوعان : سنة ومندوب ، فالسنة في كل يوم ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعد الظهر والمغرب والعشاء ، والجمعة اربعها بعدها ، فيصير عددها فيسائر الأيام سوى الجمعة اثنتا عشرة ركعة ، وأما يوم الجمعة فتصير اربع عشرة ركعة ، أما المندوب ، فأربع قبل العصر ، واربع قبل العشاء وبعدها ، وست بعد المغرب ، فعلم أن السنن الرايبة نوع خاص من النفل ، والنقل عام يشملها وغيرها ، فكل سنة نقل من غير تمكين ؛ لأن النفل قد يكون فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مندون من العبادة ، والسنة هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب^(١٠) قال خليل بن إسحاق^(١١) المالكي : (وجب قضاء فائتة مطلقاً)^(١٢) ، يعني : أن الصلاة الفائتة يجب على المكلف قضاؤها سواء تركها عمداً أو سهواً ، فرضاً أو نفلاً . وذهبت المالكية إلى عدم قضاء النوافل سوى ركعتي الفجر فانهما تقضيان مطلقاً وتسمى رغيبة أي مرغبة فيها من قبل الشرع وهي فوق المندوب ، والنافل عندهم عشر ، قبل الظهر وبعدها ، وبعد المغرب وبعد العشاء فيكتفى تحصيل الذب ركعتان وإن كان الأولى أربع ركعات إلا بعد المغرب فست ، والضحى واقله ركعتان وأكثره ثمان ، والتهجد وأفضله في الثالث الأخير ، والشفع قبل الوتر وهو ركعتان ، والتراوigh في رمضان وهي عشرون ركعة بعد صلاة العشاء يسلم من كل ركعتين غير الشفع والوتر^(١٣) . وقال الإمام النووي^(١٤) الشافعي (من لزمه صلاة ، ففاته لزمه قضاؤها ، سواء فاتت بعد عذر أو بغيره)^(١٥) . والنافلة عند الشافعية تتقسم إلى مؤقتة كالعيد والضحى والرواتب التابعة للفرائض ، وإلى غير مؤقتة كتحية المسجد والاستسقاء ، كما يقسمونها أيضاً إلى ما يسن فيها الجماعة كالعيدين والاستسقاء وإلى ما لا جماعة فيها وهي عبارة عن الرواتب مع الفرائض وغيرها ، ثم الرواتب يشمل الوتر من غير خلاف ، وخالف الأصحاب فيما سوى الوبر ، فالذي عليه الأكثرون هو انه عشر ركعات : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان قبل الظهر ، وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء^(١٦) وقال ابن مفلح^(١٧) الحنبلي : (ومن فاته صلوات بعد عذر أو غيره لزمه قضاؤها)^(١٨) . وتنقسم النوافل عند الحنابلة إلى سنة راتبة وهي التي تعل مع الفرائض ، وإلى سنة غير راتبة . فالراتبة عشر ركعات وركعة الوتر ، ركعتان قبل الفجر والظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب والعشاء ، ولا راتبة قبل الجمعة ، وأقل راتبة بعدها ركعتان وأكثرها ستة ، ويدخل وقت التي قبل الفرض بدخول وقت الفرض وينتهي بتمام فعله ، فالإثنان بها بعد الفرض قضاء ، وأما التي بعد الفرض فوفتها من

فعل الفرض إلى آخر وقته فلا يصح تقدمها على الفرض . وأما غير الرواتب فهي عندهم عشرون ركعة ، اربع قبل الظهر واربع بعدها واربع قبل العصر واربع بعد المغرب والعشاء .^(٣٢)

القول الثاني : يشترط في القضاء أن يكون الفوائت لعذر ، وهو قول الظاهيرية^(٣٣) ، وابن تيمية^(٣٤) وابن القيم^(٣٥) والإمام الشوكاني^(٣٦) . قال ابن حزم الظاهري^(٣٧) : (وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ، فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ليثقل ميزانه يوم القيمة ، وليسغفر الله عز وجل^(٣٨)) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣٩) : (لا يجب عليه القضاء ، وهذا هو الظاهر^(٤٠)) وقال الإمام الشوكاني^(٤١) : لم اقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء وعلى العايد على دليل ينفق في سوق المناظرة^(٤٢) .

رأي الباحث : القول بقضاء النوافل هو الراجح لأدلة عدة منها :-

١. قوله ﷺ (من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس)^(٤٣) .

٢. ما روى أن النبي ﷺ صلى بعد العصر ركعتين وقال : (شغلي ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر)^(٤٤) .

٣. ما روى أن النبي ﷺ (كان اذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعده)^(٤٥) .

٤. ما روى أن النبي ﷺ قال : (من نام عن الوتر أو نسيه فليصل اذا ذكره واذا استيقظ)^(٤٦) .

وفي الاحاديث دلالة ظاهرة على مشروعية قضاء النوافل سواء فاتت لعذر أو لغير عذر .

المطلب الثاني : قضاء الفرائض بعد فوات وقتها بلا عذر

اتفق الأصوليون والفقهاء على وجوب قضاء الصلاة على الناسي والنائم ، ولا خلاف بينهم في انه لا يجب القضاء على الحائض والنفساء^(٤٧) ، واتفقوا على أن من فوت الصلاة بلا عذر حتى يخرج وقتها كسلاماً وتهانواً فهذا آثم وارتكب كبيرة من الكبائر ، واختلفوا في وجوب القضاء على التارك بلا عذر إلى قولين^(٤٨) :

الأول : ذهب جمهور الأصوليين إلى وجوب القضاء ، واستدلوا بما يلي :

١. قال تعالى : ﴿فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ حَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَأَتَبْعُوا اللَّهَوْنَ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيْرًا﴾^(٤٩) وجه الدلالة : أن الله تعالى ذم الذين يضيعون الصلاة ، وإضاعة الصلاة ، تأخيرها عن أوقاتها ، وهذا الفعل كبيرة من الكبائر لكن العايد يقتضيها^(٥٠) .

٢. قال تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّيَنَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٥١) وجه الدلالة : روي عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه ، انه سأله النبي ﷺ عن الآيتين فقال : (هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها)^(٥٢) ، فالآلية والحديث يشرحها في العايد الذي يؤخر الصلاة عن وقتها بلا عذر^(٥٣) .

٣. عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ قال : (من نسي صلاة فليصل اذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك ، وفي رواية (من نسي او نام عنها ف Farrellتها أن يصل إليها اذا ذكرها))^(٥٤) وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أوجب على المعدور بنسيان أو نوم قضاء ما فاته من الصوات مع سقوط الإثم ورفع الحرج ، فالعايد أولى ، وذلك مستفاد من مفهوم الخطاب^(٥٥) ، فيكون من باب التبيه بالأولى على الأعلى ، وقوله ﷺ .. لا مفارقة لها إلا ذلك) والكافرة إنما تكون من الذنب والنائم والناسي لا ذنب له ، وإنما الذنب على العايد^(٥٦) .

٤. أن النبي ﷺ انشغل بالجهاد عن الصلاة في غزوة الخندق فقد روى عن عبد الله بن مسعود^{رض} قال : (حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر ، حتى احرمت الشمس ، أو اصفرت ، فقال رسول الله ﷺ : شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر ، ملأ الله أجوفهم وقبورهم ناراً ، أو قال : حشا الله أجوفهم وقبورهم ناراً)^(٥٧) ، وفي رواية (أن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن اربع صوات يوم الخندق ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، قال : فأمر بلالاً فأذن وأقام ، وصلى الظهر ، ثم أمره فأقام ، فصلى العصر ، ثم أمره فأقام ، فصلى المغرب ، ثم أمره فأقام ، فصلى العشاء)^(٥٨) وجه الدلالة : أن النبي ﷺ انشغل بالجهاد عن الصلاة في غزوة الخندق فقضاهما بعد فوات وقتها فغير المشغول بالجهاد أولى بالقضاء^(٥٩) .

٥. قوله ﷺ (رفع القلم عن ثلات : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل)^(٦٠) . وجه الدلالة : أن المسلم البالغ العاقل يجب أن يلتزم بأحكام الإسلام ، فإذا فاتت عليه صلاة وجب عليه قضاها كما يجب عليه أداؤها في الوقت^(٦١) .

٦. روى عن النبي ﷺ انه قال : (انه سيجيئ بعدي أمراء تشغلهن أشياء حتى لا يصلوا الصلاة لمبقاتها ، قالوا نصليلها معهم يا رسول الله ؟ قال : نعم)^(٦٢) .

وجه الدلالة : أن رسول الله ﷺ أباح الصلاة بعد خروج ميقاتها ولم يقل أن الصلاة لا تصلى إلا في وقتها ، والحاديث في تأخير الأماء للصلاة كثيرة جداً ، وقد كان أماء بني أمية يصلون الجمعة عند غروب الشمس (٦٣).

٧. وروي عن النبي ﷺ انه قال : (ليس في النوم تفريط أن التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى) (٦٤). وجه الدلالة : سمي رسول الله ﷺ من فعل هذا مفترطاً وهو ليس بمعذور وليس كالنائم والناسي ، لكن رسول الله ﷺ أجاز صلاته على الرغم من تفريطه (٦٥) القول الثاني : ذهب ابن حزم الظاهري أن لا قضاء على من فوت وقت الصلاة بلا عذر وعليه التوبة والنند والاستغفار والإكثار من النطوع ليقل ميزانه يوم القيمة ويسد ما ثلم منه (٦٦) ، واستدل بما يلي : قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۚ ۖ أَلَّاَلَّيْنَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (٦٧) وقوله تعالى : ﴿فَلَفَّ مِنْ عَيْمٍ خَلْفَ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَأَبْعَدُوا الشَّهُوَتَ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيْرًا﴾ (٦٨) وجه الدلالة : أن العايد لترك الصلاة بعد خروج وقتها له الويل والغي ، كما أن لا ويل ولا غي لمن أدى الصلاة ولو في آخر وقتها (٦٩).

١. قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْدَ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدَ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (٧٠) وجه الدلالة : أن الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتاً محدوداً للطرفين ، فالذى يصلى الصلاة قبل وقتها كالذى يصلتها بعد وقتها ، لأن كلهما صلى في غير الوقت المحدد ، وليس هذا قياساً لأدھما على الآخر ، بل هما سواء في تعدي حدود الله تعالى (٧١).

٢. قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيمِ فَاقْتَتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْنَقْمِ طَائِفَةً مِّنْهُمْ مَعَكَ﴾ (٧٢) وجه الدلالة : أن الله تعالى لم يجعل عذراً لمن خوطب بالصلاحة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه ، حتى في حال الحرب والقتال والخوف وشدة المرض والسفر (٧٣).

٣. انعقد الإجماع على أن الحج لا يجزئ في غير وقته ، وإن الصوم لا يجزئ في غير النهار ، وهذا ما يجب في الصلاة ؛ لأن كل ذلك ذو وقت محدد أوله وأخره ، وهذا من لا انفكاك عنه (٧٤).

٤. قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيَّاً﴾ (٧٥) وجه الدلالة : لو كان القضاء واجباً على العايد لترك الصلاة حتى فوات وقتها ، لما اغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك ولا نسياه ، ولا تعمداً ترك بيته للمسلمين ، وكل شريعة لم يأت بها القرآن والسنة فهي باطل (٧٦).

٥. قوله ﷺ : (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) (٧٧) وجه الدلالة : أن أمر الله تعالى بأداء عمل في وقت ما ، فعمله في غير ذلك الوقت ، فإنما عمل عملاً لم يؤمر به ، ومن أمر بعمله فقد شرع شريعة لم يأذن بها الله تعالى بل نهى عنها (٧٨).

٦. قوله ﷺ : (الذى تقوته صلاة العصر فكانما وتر أهله وماليه) (٧٩) وجه الدلالة : أن ما فات فلا سبيل لإدراكه ، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تقوت المنسيه أبداً ، والأئمة مجتمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصح فوتها بإجماع متين ، ولو أمكن قضاؤها لكان القول بفوتها باطلاً (٨٠).

المطلب الثالث : ثمرة الخلاف بين الجمهور وابن حزم

١. إن مذهب جمهور الأصوليين كما تبين من الأدلة ينص على وجوب قضاء العبادة للتارك بلا عذر ، إذ أنهم يعتبرون فوات العبادة دين في الذمة والمديون لابد له من إبراء ذمته ، والإبراء يكون بالقضاء ، وقادوا تارك الصلاة بلا عذر على من بذمته حج وصيام ومات ولم يؤديهما فقد ثبت في الحديث إن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت فأفأحج عنها ؟ قال : (نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية ؟ أقضوا الله فالله أحق بالوفاء) (٨١) ، وكذلك من مات وعليه صيام فقد ثبت عن النبي ﷺ قوله : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) (٨٢).

٢. ابن حزم الظاهري لا يرى ذلك ؛ لأن العبادة المحدودة للطرفين بوقت لابد من أدائها في الوقت الذي حدده الشارع ، فإذا فات الوقت لغير المعذور فلا ذنب عليه ، إنما عليه التوبة والاستغفار والإكثار من التوافل . وأكد ابن حزم على بطلان قياس الحج والصيام على من ترك الصلاة بغير عذر على أن المتعمد لتارك الصلاة والصوم قضاؤه مبني على غير ما أمر الله تعالى ، ومعنى قوله ﷺ (عليه صيام) أي : أن يصوم ؛ لأن الصيام مصدر صام يصوم صياماً وصوماً ، فإنما هذا في من مات وعليه أن يصوم ، ولأن العايد للفطر في رمضان بغير عذر لا صيام عليه قضاء ، وإنما عليه أثم ترك الصيام (٨٣) . وبناء على ما تقدم فإن الحكم والأثر المترتب على القولين يدل دلالة قاطعة على أن الخلاف معنوي وبامتياز ... والله أعلم .

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله وصلى الله على محمد وآلـه الطيبين الطاهرين وأصحابـه الغـرـ المـيـامـينـ ومن اتـبعـهـ بـإـحـسانـ إـلـىـ يـوـمـ الدـيـنـ ، وـبـعـدـ .

فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية :

١. قضاء النوافل عند جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء على الجواز .
 ٢. قضاء النوافل عند الإمام ابن حزم عدم جوازها .
 ٣. وجوب قضاء الفرائض عند الجمهور من الأصوليين والفقهاء اذا فاتت بلا عذر مع ثبوت اثم الفوات .
 ٤. لا وجوب لقضاء الفرائض عند ابن حزم (رحمه الله) فلا يجوز قضاءها بل على التارك التوبة وكثرة الاستغفار وتعويضها بكثرة النوافل .
 ٥. الخلاف بين جمهور الأصوليين والإمام ابن حزم واضح بين وهو خلاف معنوي بامتياز .
- هذا أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآل وصحبه وسلم .

مما يخص البحث

- (١) سير اعلام النبلاء للذهبي ١٨٤/١٨ ، التكملة لابن بشكوال / ٣٩٥ .
- (٢) تاريخ الاسلام للذهبي ٤٠٤/٣٠ ، الصلة في تاريخ أئمة الأندرس لابن بشكوال / ٣٩٥ ، المقتبس للحميدي / ٣٨ .
- (٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٤٧/١٣ ، وفيات الاعيان / ٣٢٥ .
- (٤) تاريخ الاسلام ٣٠/٤٠٣ ، الوافي بالوفيات . ٩٢/٢٠ .
- (٥) سورة الإسراء ، من الآية ٢٣ .
- (٦) سورة فصلت ، من الآية ١٢ .
- (٧) سورة البقرة ، من الآية ٢٠٠ .
- (٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للفارابي ، ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين ، بيروت (١٩٨٧/٤) ، باب الواو والقاف ، فصل القاف ، مادة قضى : ٢٤٦٣/٦ ؛ لسان العرب لابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي ، ابو الفضل ابن منظور الانصاري الافريقي (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (١٤١٤/٣) ، فصل القاف ، مادة قضى : ١٨٧/١٥ ؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، احمد بن محمد بن علي ، ابو العباس (ت ٧٧٠ هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت ، كتاب القاف ، مادة قضيت : ٥٠٧/٢ .
- (٩) الازهري : هو أبو منصور ، محمد بن احمد الهرمي الشافعي ، كان إماماً في اللغة ، فقيهاً ، نحوياً ، تقيناً ، من مصنفاته (كتاب تهذيب اللغة ، والتقريب في التفسير) ، مات رحمه الله سنة (٣٧٠ هـ) . ينظر طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، ابو عمرو المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق : محبي الدين علي نجيب ، دار الشانز الاسلامية ، بيروت ، (١٩٩٢/١ ط) . ٨٣/١
- (١٠) سورة الأنعام ، من الآية ٢ .
- (١١) سورة الإسراء ، من الآية ٤ .
- (١٢) تهذيب اللغة ، محمد بن احمد الازهري أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : محمد عوض ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (١٩٠١/٢٠٠) ، باب القاف والصاد ، مادة قضى : ١٦٩/٩ .
- (١٣) ابن الحاجب : عثمان أبو عمرو بن أبي بكر يونس الروبوني المصري الدمشقي ، الملقب جمال الدين ، كان حجة في مذهب مالك ، متواضعاً ، عفيفاً ، احب العلم وأهله ، كان والده حاجب الأمير عز الدين موسك الصلاحي ، له مصنفات مفيدة ، منها (الجامع بين الأمهات) في الفقه ، و (مختصر ابن الحاجب) ، مات رحمه الله سنة (٦٤٦ هـ) . ينظر : الديجاج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب ، ابراهيم بن علي بن محمد ، ابن فرحون برهان الدين اليعمرى (ت ٧٩٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت: ص ١٩١ .
- (١٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاح الدين السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) تحقيق : علي محمد عوض ، عادل احمد عبد الموجود ، عالم الكتب ، بيروت (١٩٩٩/١ ط) : ٤٩٧/١ .
- (١٥) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري ، عبد العزيز بن احمد بن محمد ، علاء الدين البخاري الحنفي (ت ٧٣٠ هـ) ، دار الكتاب الإسلامي: ١٣٥/١ .

(١٦) ينظر : شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين القتفازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر القتفازاني (ت ٧٩٣هـ) ، مكتبة صبيح ، مصر . ٣٩/١

(١٧) ينظر : الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي (ت ٤٥٦هـ) تحقيق : احمد محمد شاكر ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت : ٥٣/٣ .

(١٨) ينظر : البحر الرائق لابن نجم ، زين الدين بن ابراهيم بن محمد المعروف بابن نجم المصري (ت ٩٧٠هـ) ، دار الكتاب الاسلامي: ٨٤ / الفواكه الدوانى للتفراوى ، احمد بن غانم بن سالم ابن منها ، شهاب الدين التفراوى المالكى (ت ١١٢٦هـ) ، دار الفكر (١٤١٥هـ) - ١٩٩٥م) : ٣٠/١ ؛ المجموع للنبوى شرح المذهب ، ابو زكريا يحيى الدين بن شرف النبوى (ت ٦٧٦هـ) ، دار الفكر : ٧٤/٣ ؛ المغني لابن قدامة ، ابو محمد موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي الحنبلي الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ، مكتبة القاهرة ، مصر ، (١٣٨٨هـ-١٠٦٨هـ) : ٣٤٦ ؛ المبدع في شرح المقنع لابن مفلح ، ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح ، ابو اسحاق برهان الدين (ت ٨٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط ١٤١٨هـ) : ٣١٣/١ .

(١٩) هو الشيخ محمد بن الحسن بن علي ابن الحسن الطوسي ، ابو جعفر المعروف بشيخ الطائفة ، ولد بخارسان عام (٥٣٨٥هـ) ، درس وتتلمذ على أبيه كبار العلماء كالشيخ المفيد والسيد المرتضى ، مؤسس الحوزة العلمية في النجف الأشرف وانتهت إليه رئاسة الامامية وزعامة المذهب الجعفري ، الف في مختلف أنواع العلوم في الفقه والأصول وجعل اجتهاد الشيعة مستقلًا في مقابل اجتهاد أهل السنة ، من مؤلفاته (المبسوط في فقه الامامية وهو من أجل كتب الفقه يشتمل على سبعين فصلاً) ، و (العدة في اصول الدين واصول الفقه) ، مات رحمه الله تعالى سنة (٤٦٠هـ) ، ودفن في داره بالنجف الاشرف والتي صارت مسجداً مشهوراً حسب وصيته يسمى (مسجد الطوسي) وهو من أشهر مساجد مدينة النجف الاشرف . ينظر : اعيان الشيعة ، الامام السيد محسن الامين العاملی الحسيني المعروف بالعاملي (ت ٨٦٥هـ) ، مطبعة دار التعارف ، (ب ١٤٠٣هـ) : ١٢٧/١ .

(٢٠) المبسوط في فقه الامامية ، شيخ الطائفة ابي جعفر محمد بن الحسين بن علي الطوسي (ت ٤٦٠هـ) ، تحقيق : السيد محمد تقى الكشفي ، نشر المكتبة المرتضوية لاحياء الآثار الجعفرية ، المطبعة الحيدرية (طهران ، ١٣٨٧هـ) : ٧٦/١ .

(٢١) ينظر : المبسوط في فقه الامامية : ٧٧/١ .

(٢٢) بدر الدين العيني : هو العالمة المؤرخ المحدث محمود بن احمد بن موسى ، أبو محمد الحنفي ، ولد في حلب سنة (٧٦٢هـ) ، ولد في القضاة والحسبة في القاهرة ، له مؤلفات كثيرة منها (البنيان شرح الهدایة) و (عمدة القاري في شرح البخاري) ، مات رحمه الله تعالى سنة (٨٥٥هـ) . ينظر الأعلام للزرکلی ، خير الدين بن محمود بن علي الزركلی (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين (ط ١٥٢م) : ١٦٣/٧ .

(٢٣) البنيان شرح الهدایة ، ابو محمد محمود بن احمد بن موسى الغيتابي الحنفي ، بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط ١٤٢٠هـ) : ٥٨٤/٢ .

(٢٤) خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المعروف بالجندي ، ويلقب ضياء الدين المصري ، كان عفيفاً نزيهاً ، شرح مختصر ابن الحاجب في ست مجلدات ، مات رحمه الله تعالى سنة (٧٦٧هـ) . ينظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للعسقلاني ، ابو الفضل احمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق : محمد عبد المعیضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حیدر اباد ، الهند ، (ط ١٣٩٢هـ) : ٢٠٧/٢ .

(٢٥) مختصر خليل ، خليل بن اسحاق بن موسى ، ضياء الدين المالكي المصري (ت ٧٧٥هـ) تحقيق : احمد جاد ، دار الحديث ، القاهرة ، (ط ١٤٢٦هـ) : ص ٣٤ .

(٢٦) ينظر : بلغة المسالك لأقرب المسالك للشيخ الدردير ، ابو العباس احمد بن محمد الخلوي الشهير بالصاوي المالكى (ت ١٤١هـ) تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) : ٤٠٤/١ ؛ الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية ، محمد العربي الفروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت : ص ١٣٣ .

(٢٧) الإمام النووي : يحيى بن شرف بن مري بن حسن ، محى الدين أبو زكريا ، شيخ الإسلام ، أستاذ المتأخرین ، كان سيداً وحصوراً وزاهداً ، ولد سنة (٦٣١هـ) بنوى وهي قرية في حوران الشام ، له مؤلفات كثيرة منها (شرح صحيح مسلم) و (كتاب المنهاج في الفقه) مات

رحمه الله سنة (٦٧٦هـ) ودفن في دمشق . ينظر : طبقات الشافعيين لابن كثير ، ابو الغداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) تحقيق : د. احمد هاشم ، د. محمد زينهم ، مكتبة الثقافة (٤١٣هـ) : ص ٩١٣ .
(٢٨) المجموع شرح المذهب : ٦٩/٣ .

(٢٩) ينظر : روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي ، ابو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) تحقيق : زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، (٤١٢هـ) : ٣٢٧/١ ؛ فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب لابن قاسم ، محمد بن قاسم بن محمد ابو عبد الله ، شمس الدين الغزى (٩١٨هـ) ، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم ، بيروت ، (٤٢٥هـ) : ٧١ .

(٣٠) ابن مفلح الحنفي : إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، أبو إسحاق برهان الدين ، ولد ونشأ في دمشق ، برع في الفقه وأصوله ، ولي قضاة دمشق وخدمت سيرته ، من مؤلفاته (المبدع في شرح المقنع) ، مات رحمه الله تعالى سنة (٨٨٤هـ) . ينظر : الضوء الالمعنوي لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ، شمس الدين ، ابو الخير ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ) ، دار مكتبة الحياة ، بيروت: ١٥٢/١ .

(٣١) المبدع في شرح المقنع : ٣١٣/١ .

(٣٢) ينظر : العدة في شرح العمدة لبهاء الدين المقدسي ، عبد الرحمن بن إبراهيم بن احمد ، أبو محمد بهاء الدين المقدسي (٦٢٤هـ) ، دار الحديث ، القاهرة (٤٢٤هـ - ٢٠٠٣هـ) : ٩٣/١ ؛ شرح منتهي الإرادات للبهوتى ، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنفي (١٠٥١هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (٤١٤هـ) : ٢٤٣/١ .

(٣٣) ينظر : الأحكام لابن حزم : ٥٣/٣ ؛ المحلي بالآثار لابن حزم ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت: ١٠/٢ .

(٣٤) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ، تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن محمد قاسم ، نشر مجمع الملك فهد لطبع القرآن الكريم ، المدينة المنورة (٤١٦هـ - ١٩٩٥م) : ١٨/٢ .

(٣٥) الصلاة وأحكام تاركها وسياق صلاة النبي من حين يكبر الى ان يفرغ منها لابن القيم ، محمد بن ابي بكر ايوب ، شمس الدين ، ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) ، دار ابن حزم ، بيروت (٤١٦هـ) : ص ٨٩ .

(٣٦) نيل الأوطار للشوكاني ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني الزيدى اليمنى (٢٥٠هـ) ، تحقيق : عصام الدين الصبabi ، دار الحديث ، مصر ، (٤١٣هـ) : ٣٨١/٢ .

(٣٧) ابن حزم : أبو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، اصله من بلاد فارس ، وجده أول من دخل بلاد الأندلس من آبائه ، كان حافظاً ، عالماً بعلوم الحديث وفقهه ، وكان متقدناً بعلوم جمة ، عملاً بعلمه ، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة ، متواضعاً ذا فضائل كثيرة وتواлиفات كثيرة . مات رحمه الله تعالى سنة (٤٥٦هـ) . ينظر : الوافي بالوفيات : ٩٣/٢٠ ؛ الإحاطة في أخبار غرناطة : ٨٧/٤ .

(٣٨) ينظر : المحلي لابن حزم ، ١٠/٢ .

(٣٩) ابن تيمية : احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي ، أبو العباس شيخ الإسلام بن تيمية ، جمع كل العلوم : الحديث والفقه والتفسير ، وعلم الكلام ، والعقائد ، والفلسفة ، له مؤلفات كثيرة بلغت ثلاثة مجلد ، مات معتقداً بقلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ) . ينظر : وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان ، ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابراهيم بن خلakan البرمي (٦٨١هـ) ، تحقيق احسان عباس ، دار صادر ، بيروت (١٩٩٤م) : ١٥/٧ ؛ تاريخ ابن الوردي ، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن ابي الفواس ، زين الدين ابن الوردي الموري الكندي (٧٤٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (٤١٧هـ) : ٢٨٤/٢ .

(٤٠) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ، ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٧٢٨هـ) ، دار المعرفة ، بيروت (١٣٨٦هـ) : ١٨/٢ .

(٤١) الإمام الشوكاني : هو الإمام محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني ، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن ، من أهل صنعاء ، ولد بهجرة شوكان باليمن ، ولي قضاة صنعاء ، وصار حاكماً عليها ، له (١١٤) مؤلفاً ، منها : (نيل الأوطار) و (إرشاد الفحول في أصول الفقه) ، مات رحمه الله تعالى سنة (١٢٥٠هـ) . ينظر : الأعلام للزركلي .

(٤٢) ينظر : نيل الأوطار : ٣٨١/٢ .

(٤٣) أخرجه الترمذى في السنن ، محمد بن عيسى بو سورة بن موسى بن الضحاك ، الترمذى ابو عيسى (ت ٢٧٩هـ) تحقيق : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، (١٩٩٨م) ، عن أبي هريرة رض برقم (٤٢٣) : ٢٨٧/٢ ، قال لترمذى : هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن العاص ، وعمرو ثقة ، اخرج عنه البخاري في صحيحه ، وقال الحاكم : على شرطهما . ينظر : تبيح التحقيق في احاديث التعليق لابن عبد الهادي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ) ، تحقيق : سامي محمد جاد الله ، عبد العزيز ناصر ، اضواء السلف ، الرياض (ط١٤٢٨هـ) : ٣٦٩/٢ .

(٤٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، محمد بن اسماعيل ابو عبد الله البخاري الجعفي (٥٢٥٦هـ) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، (ط١٤٢٢هـ) ، عن أم سلمة (رضي الله عنها) ، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت برقم (٥٩٠) : ١٢١/١ .

(٤٥) أخرجه الترمذى في السنن عن عائشة (رضي الله عنها) برقم (٢٦) : ٢٩١/٢ ، قال الترمذى حديث حسن . وهو حديث إسناده صحيح . ينظر : جامع الأصول في احاديث الرسول لابن الأثير ، مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق : عبد القادر ارناؤوط ، بشير عيون ، مكتبة الحلوانى ، مطبعة الملاح ، مكتبة دار البيان ، (ط١٩٦٩م) : ٢٣/٦ .

(٤٦) أخرجه احمد في مسنده ، احمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) تحقيق : شعيب الارناؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيرون (ط١٤٢٠هـ) ، عن أبي سعيد الخدري رض برقم (١١٦٤) : ٣٦٦/١٧ ؛ وابن ماجه برقم (١١٨٨) : ٣٧٥/١ ؛ والترمذى برقم (٤٦٥) : ٣٣٠/٢ ، والحديث رجاله رجال الصحيح . ينظر : مجمع الزوائد ومنبج الفوائد لابي الحسن الهيثمي ، ابو الحسن نور الدين علي بن ابي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ، تحقيق : حسام الدين القديسي ، مكتبة القديسي ، القاهرة (٤١٤٥هـ) : ٣٢٢/١ .

(٤٧) ينظر : المبسوط في فقه الامامية : ٧٧/١ ؛ المسائل المنتخبة للعبادات والمعاملات ، فتاوى سماحة آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني ، من موقع سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني على النت ، كتاب الصلاة ، قضاء الصلاة ؛ الفصول في الأصول للجصاصين : ١٠٨/٢ ؛ رفع الحاجب : ٤٩٧/١ ؛ الأحكام في أصول الأحكام للأمدي ، ابو الحسن سيد الدين علي بن ابي علي بن محمد بن سالم الأمدي (ت ٦٣١هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، دمشق : ١٨٠/٢ ؛ روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ، ابو محمد موفق الدين عبد الله بن احمد ، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ، مؤسسة الريان (ط١٤٢٣هـ) : ١٥٦/١ ؛ مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم ، ابو محمد علي بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري (ت ٤٥٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت: ص ٣٢ .

(٤٨) ينظر : فتح القدير لابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيووس المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ) ، دار الفكر ، بيروت: ٤٨٩/١ ؛ رفع الحاجب : ٤٩٧/١ ؛ قواطع الأدلة في الأصول للسعاني ، ابو المظفر ، منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السعاني (ت ٤٨٩هـ) ، تحقيق : محمد حسن (اسماعيل الشافعي) ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط١٤١٨هـ) : ٩٣/١ ؛ العدة في أصول الفقه لابي يعلى ، القاضي ابو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : د. احمد بن علي بن سير المباركي (ط١٤١٠هـ) : ٢٩٧/١ .

(٤٩) سورة مريم ، الآية ٥٩ .

(٥٠) ينظر : تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) ، ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر بن فرح الانصاري الخزرجي ، شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق : احمد البردوني وابراهيم أطغش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة (ط٢٤١٣٨هـ) : ١٢٢/١١ ؛ تفسير البحر المحيط ، ابو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، اثير الدين الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق : صدقى محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت سنة النشر (١٤٢٠هـ) : ١٧٨/٧ ؛ الذخيرة للقرافي ، ابو العباس شهاب الدين احمد بن ادريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق : محمد حجي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت (ط١٩٩٤م) : ٢٤/٢ .

(٥١) سورة الماعون ، الآيات ٤-٥ .

(٥٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، احمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخرساني (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط١٤٢٤هـ) برقم (٣١٦٣) : ٣٠٤/٢ ؛ وأبو يعلى في مسنده ، ابو يعلى احمد بن علي بن المثنى بن

يحيى بن عيسى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) ، تحقيق : حسين سليم اسد ، دار المأمون ، دمشق (ط ١٤٠٤هـ) برقم (٨٢٢) : ١٤٠/٢ ؛ هذا الحديث رواه البيهقي والبزار وأبو يعلى مرفوعاً وموقوفاً ، قال البزار : رواه الحافظ موقوفاً . ينظر : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي : ٣٢٥/١ .

(٥٣) ينظر : الدر المنثور في التفسير للمأثور ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر ، بيروت : ٦٤٣/٨ .

(٥٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٩٧) : ١٢٢/١ ؛ ومسلم برقم (٣١٤) : ٤٧٧/١ .

(٥٥) مفهوم الخطاب : هو موافقة المسكوت عنه المنطوق في الحكم ، ويسمى مفهوم الموافقة وفحوى الخطاب ولحن الخطاب . ينظر : مختصر التحرير شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحى ، تقى الدين ابو البقاء ، محمد بن احمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى ، المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق : محمد الرحيلي ونزهة حماد ، مكتبة العبيكان ، (ط ١٤١٨هـ) : ٤٨١/٣ .

(٥٦) ينظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ، ابو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي ، المعروف بسلطان العلماء (ت ٦٦٠هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة (١٤١٤هـ) : ٨/٢ ؛ التمهيد للإسنوي ، عبد الرحيم بن الحسن علي الإسنوي الشافعى (ت ٧٧٢هـ) ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط ١٤٠٠هـ) : ص ٢٥١ ؛ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، احمد بن علي بن حجر ابو الفضل العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، سنة النشر ، (١٣٧٩هـ) : ٧١/٢ ؛ إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض ، القاضي ابو الفضل عياض اليحصبي (ت ٤٥٤هـ) : ٣٧٣/٢ .

(٥٧) أخرجه مسلم في صحيحه ، برقم (٢٠٦) : ٤٣٧/١ .

(٥٨) أخرجه النسائي في المحتبى ، السنن الصغرى ، ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح ابو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، (ط ٢٤٠٦هـ) ، عن عبد الله بن مسعود رض برقم (٦٦٢) : ١٧/٢ ؛ والترمذى في سننه برقم (١٧٩) : ٣٣٧/١ ؛ وقال ليس بإسناده بأس ، وقال الأرناؤوط في تحقيق جامع الأصول : للحديث شواهد بمعناه في الصحيحين وغيرهما يقوى بها . ينظر : جامع الأصول : ٢٠٠/٥ .

(٥٩) ينظر : الفصول في الأصول للجصاص ، احمد بن علي ابو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) وزارة الاوقاف الكويتية (ط ١٤١٤هـ) : ٣٦٦/٢ ؛ المغني لابن قدامة : ٣٠٤/١ .

(٦٠) أخرجه احمد في مسنده عن عائشة (رضي الله عنها) برقم (٣٤٣٢) : ١٥٦ ؛ والحاكم في المستدرك ، ابو عبد الله الحكم محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن نعيم الطهمني النسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط ١٤١١هـ) ، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) برقم (٩٤٩) : ٣٨٩/١ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيوخين ولم يخرجاه .

(٦١) ينظر : حواشى الشروانى على تحفة المحتاج لعبد الحميد الشروانى ، عبد الحميد الشروانى ، دار الفكر ، بيروت : ٤٤٥/١ .

(٦٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رض برقم (٥٣٤) : ٣٧٨/١ .

(٦٣) ينظر : الاستدكار لابن عبد البر ، ابو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق : سالم محمد عطا ، محمد علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط ١٤٢١هـ) : ٧٩/١ .

(٦٤) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي قتادة رض برقم (٦٨١) : ٤٧٢/١ .

(٦٥) ينظر : الاستدكار : ١/١ .

(٦٦) ينظر : أحكام ابن حزم : ٥٨/٣ .

(٦٧) سورة الماعون ، الآيات ٤-٥ .

(٦٨) سورة مریم ، الآية ٥٩ .

(٦٩) ينظر : المحلى بالأثار : ١٠/٢ .

(٧٠) سورة الطلاق ، الآية ١ .

(٧١) ينظر : المحلى بالأثار : ١٠/٢ .

- (٧٢) سورة النساء ، الآية ١٠٢ .
- (٧٣) ينظر : المحلى بالأثار : ١٥/٢ .
- (٧٤) ينظر : المحلى بالأثار : ١٢/٢ .
- (٧٥) سورة مريم ، الآية ٦٤ .
- (٧٦) ينظر : المحلى بالأثار : ١٢/٢ .
- (٧٧) متفق عليه ، أخرجه البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) ، برقم (٧٣٤٩) : ١٠٧/٩ ، ومسلم عن عائشة (رضي الله عنها) برقم (١٧١٨) : ١٣٤٣/٣ .
- (٧٨) ينظر : أحكام ابن حزم : ٥٧/٣ .
- (٧٩) متفق عليه ، أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما برقم (٥٥٢) : ١١٥/١ ؛ ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما برقم (٦٢٦) : ٤٣٥/١ .
- (٨٠) ينظر : المحلى بالأثار : ١٢/٢ .
- (٨١) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما برقم (١٨٥٢) : ١٨/٣ .
- (٨٢) متفق عليه ، أخرجه البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) برقم (١٩٥٢) : ٣٥/٣ ، ومسلم عن عائشة (رضي الله عنها) برقم (١٥٣) : ٨٠٣/٢ .
- (٨٣) أحكام ابن حزم : ٥٨/٣ .